بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس: 44 الأستاذ: سماحة العلامة الشيخ معين دقيق

الدرس: تفسير القرآن الكريم المبحث: سورة الإنسان

التاريخ:23\05\2023 م كتبه: عبدالله ضيف الستري

ما زال البحث في إعراب كلمة ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ وبدواً الاحتمالات في إعراب هذه الكلمة؛ باعتبار أن فهم المعنى يتوقف على الإعراب، الاحتمالات في إعراب الكلمة يمكن ارجاعها إلى أربعة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن تكون ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ حالاً من الضمير في ﴿صَبَرُوا﴾ ويكون العامل فيها هو الفعل ﴿صَبَرُوا﴾.

هذا الاحتمال باطل؛ باعتبار أن الصبر في الدنيا والاتكاء في الآخرة. فلا يمكن القول صبروا حال كونهم متكئين.

الاحتمال الثاني: نعرب ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ على أنها حال، لكن حال من الضمير في قوله: ﴿وَجَزَاهُم﴾ أي جزاهم في حال كونهم متكئين. كما تقول جزاهم قائمين، وهنا جزاهم متكئين. وسوف نعود إليه.

الاحتمال الثالث: أن نقول ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ نعت لقوله: ﴿جَنَّةً﴾ أي جنة موصوفة بكونهم متكئين فيها.

لكن هذا الاحتمال الثالث لا يتم على تمام المباني النحوية، في النحو هناك بحث تعرضوا له في باب المبتدأ والخبر، وتعرضوا له في باب النعت والمنعوت.

أما في باب المبتدأ والخبر، قالوا: الخبر إذا كان مشتقاً -المشتق مثله مثل الفعل يحتاج إلى فاعل- تقول: زيد قائم، أي هو. تارة هذا الخبر يجري على من هو له، كما كقولك زيد قائم. هذا قائم في المعنى نعت وصفة لزيد، فجرى على من هو له. وتارة أخرى يجري على غير من هو له، زيد عمرو ضاربه. في مثل هذا المورد وقع الخلاف بين البصري والكوفي. البصري يدعي أنه لابد من إبراز الضمير بلا فرق بين صورة الالتباس وصورة الأمن من الالتباس، فتقول زيد عمرو ضاربه هو، وزيد هند ضاربته هي. ففي المورد الثاني لا يوجد التباس، بخلاف في المورد الأول. الكوفي قال نبرز الضمير

في صورة الالتباس، زيد عمرو ضاربه هو. أما في صورة زيد هند ضاربته يمكن أن لا نذكر الضمير. وهناك استندوا إلى قول الشاعر:

قوْمِي ذُرَى المَجْدِ بَانُوْهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ

ولم يقل قومي هم.

وفي الفية ابن مالك يقول:

والمفرَدُ الجامِدُ فارغٌ وإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَميرٍ مُسْتَكِنْ

وأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حيثُ تَلَا ما ليسَ معناهُ لهُ مُحَصَّلَا

فابن مالك يؤيد البصري، هذا البحث بنفسه أجروه في النعت والمنعوت؛ باعتبار أن المبتدأ والخبر بحسب المعنى نعم يرجع إلى النعت والمنعوت.

فيما نحن فيه -الاحتمال الثالث- أن ﴿مُتَّكِئِين﴾ نعت للجنة، نعت على غير من هو له؛ لأن المتكئ ليس الجنة، المتكئ من يسكن في الجنة. لكن هنا يؤمن الالتباس. فعلى رأي البصري لو هذا الاحتمال هو الصحيح كان يجب أن نقول ﴿مُتَّكِئِين﴾ هم، أن نبرز الضمير. وعلى رأي الكوفي لا يبرز الضمير، مثل قومي ذرى المجد.

إذاً هذا الاحتمال الثالث، وهو أن نعرب ﴿مُتَّكِئِين﴾ نعت للجنة فيه خلاف بين البصري والكوفي، فالكوفي يجوز والبصري لا يجوز؛ لأنه لم يبرز الضمير.

الاحتمال الرابع: أن نلتزم بالنصب على القطع. هذا النصب على القطع مصطلح شاع بين الكوفيين، وإن كان وقع الخلاف بين الفرّاء والكسائي في أنه له شروط أو لا، وهذه المسألة تبتني على بحث مذكور في النحو، إذا قلت: جاء زيد على الفرس راكباً. يقول بعض الكوفيين لا يصح أن تعرب راكباً حالاً، فلم يأت بمعنى جديد، فعند بعض الكوفيين لا يوجد ما يسمى بالحال المؤكدة. وأما عند البصريين نعم، جاء زيد على الفرس راكباً، فراكباً حال، غاية الأمر حال مؤكد.

الكوفي في الحال المؤكدة عند البصري أنكرها، والتزم بالنصب على القطع، أي تكون جملة مستأنفة وليست قيداً بما قبلها. فنقدّر فعلاً مناسباً، تارة تكون في مقام المدح فتقول أمدح، وتارة تكون في مقام الذم فتقول أذم، وثالثة تكون في مقام التفسير فتقول أعني، وما شابه ذلك بلحاظ الموارد المختلفة.

فإذاً النصب على القطع مصطلح للكوفيين. فمثل الفرّاء هنا يقول إن الصحيح أن ﴿مُتَّكِئين﴾ منصوبة على القطع، منصوبة بفعل محذوف.

نلاحظ تمام هذه الوجوه الثلاثة الأخيرة؛ لأن الاحتمال الأول باطل، لا يمكن أن تكون متكئين حال من الضمير في ﴿صَبَرُوا﴾ لأن الصبر كان في الدنيا. وإنما الوجوه الثلاثة الأخيرة بتمامها تبتني على اختلافات نحوية.

المشهور بين المفسرين هو أن نعرب ﴿مُتَّكِئين﴾ حالاً، لكن تعال أن لنرى من ناحية المعنى، هل يصح هذا الشيء؟ فيكون التقدير: جزى الله تبارك وتعالى الأبرار متكئين. فمتكئين حال من الأبرار، المفعول به. والقاعدة تقول إن الحال قيد لعاملها، جاء زيدون راكباً، فراكباً قيد للمجيء، فالمجيء مقيد بالركوب. بخلاف النعت فهو قيد للمنعوت. أما الحال قيد للعامل.

فإذاً الله سبحانه تعالى جزاهم فقط في هذه الحالة، وهي في حالة كونهم متكئين؛ لأن الحال تكون قيداً لعاملها، جزى الله الأبرار في حال كونهم متكئين، فالمجازاة مقيدة في هذه الحالة. والحال أن الاتكاء من مصاديق الجزاء، جزاهم جنة وحريراً، ثم بدأ يبين ما هي أنواع المجازات ﴿مُتَّكِئينَ فيها عَلَى الْأَرائِكِ لا يَرَوْنَ فيها شَمْساً وَلا زَمْهَريراً﴾ إلى آخر الآيات التي -هي الواقع- مصاديق للمجازات.

بحسب مقام الثبوت لا مانع من أن يكون ﴿مُتَّكِئين﴾ حال للأبرار وهو الضمير في ﴿وَجَزاهُم﴾، لكن بلحاظ المعنى فيما نحن فيه؛ باعتبار أن الاتكاء على الأرائك من النعم التي تكون محصلة للمجازات، فهي مصداق للمجازات، فكيف تكون قيداً للمجازات؟

فهذا المعنى الذي عليه مشهور المفسرين، ومنهم العلامة الطبطبائي رحمه الله تواجهه هذه مشكلة. نعم، قول بعضهم كما يصلح أن تقول جزيته قائماً، يصح أن تقول جزيته متكئاً. يصح ذلك، لكن بلحاظ ما نحن فيه، فالاتكاء من محصلات ومن مصاديق المجازات. بخلاف -مثلاً- القيام، تقول ضربته قائماً أو

ضربته جالساً، جزيته في حال قيامه. فهذا ممكن. أما إذا كان هذا الذي تريد أن تعربه حال هو نفسه المجازات، فكيف يعرب حالاً؟ الاتكاء في ذلك الزمان من علامات الراحة والنعمة والبذخ وما شابه ذلك، فهو بعينه من مجازات.

فباعتقادي، هذا الوجه الذي ذهب إليه مشهور المفسرين بلحاظ المعنى لا يمكن أن نلتزم به. فحينئذ بقي لدينا من بين هذه الاحتمالات الثاني نعت للجنة والثالث أن تكون على القطع.

لنرى الآيات المشابهة لهذه الآية أي وجه من هذين الوجهين تؤيد، مثل هذه الآية ورد في سورة الكهف ﴿أُولئكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْري مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهارُ يُحَلَّوْنَ فيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِياباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئينَ فيها عَلَى الْأَرائِكِ﴾[1] وورد في سورة ص ﴿هذا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقينَ لَحُسْنَ مَآبٍ (49) جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوابُ (50) مُتَّكِئينَ فيها يَدْعُونَ فيها بِفاكِهَةٍ كَثيرَةٍ وَشَرابٍ﴾[2] لا بد أن نتأمل في هذه الآيات المشابهة؛ لنعرف ما هو المعنى الأرجح في إعراب هذه الكلمة فيما نحن فيه.

[1] الكهف: 31
[2] ص: 49 - 51